View metadata, citation and similar papers at core.ac.uk
brought to you by CORE
provided by The International Islamic University Malaysia Repository

اليسار يتوحّد ضدّ الإسلاميّين في مصر

بقلم: علا محمود سامي

منذ تنحي الرئيس المخلوع حسني مبارك عن سدة الرئاسة المصرية يوم ١١ شباط من العام الماضي، والمشهد السياسي على وقع حالات عدة من الاستقطاب، والدخول في العديد من المعارك، ما أرهق هذا المشهد بالعديد من المصطلحات، التي لا يلبث أن يتم تحريرها، الى أن تطفو على السطح مرة أخرى، فتبدو هذه المعارك كما لو كانت خلايا عنكبوتية لا يمكن أن تلتئم.

من هذه المصطلحات التي جرى تحريرها أكثر من مرة أن الاسلاميين يسعون الى اقامة دولة دينية، على الرغم من النفي المتكرر بأن التيار الاسلامي لا يسعى الى اقامة مثل هذه الدولة، وأن الاسلام ذاته لا يعرف مثل هذا النوع من الحكم.

غير أن هذا النفي مراراً وتكراراً عبر تصريحات اعلامية وفعلاً باستحقاق الاسلاميين لأغلبية برلمانية ومنصب رئاسي.. كل ذلك لم يشفع لغلاة القوم بأنه ليست هناك نيّة أو رغبة في أوساط الاسلاميين لاقامة مثل هذه الدولة، غير أن ذلك لا يجد صداه لدى قوى اليسار ومن على شاكلتهم، ما يجعلهم يعودون من وقت لآخر لتلوك ألسنتهم مثل هذه الافتراءات لإرهاق الاسلاميين في مناوشات وخلافات بغية تعطيلهم عن مشروعهم في الاستحقاق الرئاسي.

وأمام حالة العبث بالمصطلحات بدعوى هيمنة الاسلاميين على الجميعة التأسيسية المعنية بوضع أول مشروع لدستور مصر بعد الثورة، والسعي الى بسط نفوذ التيار الاسلامي على مفاصل الدولة، تحشد القوى الليبرالية والقومية واليسارية من كل حدب وصوب لمواجهة الاسلاميين عبر اندماجات وتحالفات لأحزاب وقوى سياسية، واجتماعات تنفض ثم تنعقد لمواجهة الاسلاميين، وليس هذا من باب التزيّد على هؤلاء بشأن موقفهم وعلاقتهم بالاسلاميين، بل باعترافهم هم بأن الهدف من السعي إلى تجمعهم ووحدتهم هو مواجهة الاسلاميين، وكأن هؤلاء(الاسلاميين) وحاشاهم ولانزكيهم على الله عز وجل، بالنبت الشيطاني الذي ينبغي تطهير مصر منه واجتثاثه من أرضها ، للدرجة التي جعلت البعض يؤكد أن معركتهم القادمة مع الاسلاميين، واعادتهم الى مصيرهم الذي كان ابان النظام المخلوع، في اشارة الى زجهم مرة أخرى بالسجون والمعتقلات.

على هذا النحو نظر هؤلاء الى الاسلاميين، وكأن مشاكل مصر قد تم حلها، وأنه لم يعد هناك عائق أمام نهضتها سوى الاسلاميين، وأنه وقت أن يتم الاجهاز عليهم واقصاؤهم من المشهد السياسي، فإن هذا سيكون هو طريق التقدم للوطن المصري، وأنه من دون تهميش الاسلاميين واقصائهم، فلن تتحقق النهضة لمصر، للدرجة التي جعلت بعض من يدّعي الثورة يتحسر على اطلاق نشطاء اسلاميين من السجون، في الوقت الذي كان ينفي فيه حسب مطالباتهم اطلاق المحالين على محاكم عسكرية في قضايا جنائية، بتهم القتل والاغتصاب والسرقة والاعتداء على منشآت الدولة.

يأتي هذا من جانب دعاة الحريات العامة ورفض الاقصاء والتهميش لأي فصيل سياسي، ولكن يبدو أن هؤلاء لا يعرفون الحرية سوى أنها لكل من هم خارج نطاق العمل الاسلامي، وأن السياسة ينبغي أن تكون متاحة لجميع الفصائل والقوى من دون التيار الاسلامي، حتى لا يعمل على العودة بمصر الى عصور الظلام والرجعية والكتب الصفراء ، كما يزعمون ويدّعون.

أمثال هؤلاء كأنهم لم يجدوا في مصر مشاكل وتحدّيات خلفتها الأنظمة الاستبدادية على مدى ستين عاماً من القهر والتعذيب بأنظمة لم تكن تعرف للحريات سبيلاً، أو للكرامة طريقاً، وكانت ترى أن مقاعدها مرهونة بالقضاء على الاسلاميين، لذلك كان هدفها بالأساس تغييب الاسلاميين إما خلف السجون قهراً أو تكميم أفواههم قسراً، أو تصفية أجسادهم عنوة، حتى توارثت قوى اليسار في مصر لهذه الأساليب القمعية فذهبت لتعمل على تطبيقها اليوم على الاسلاميين، ولم يدر هؤلاء أن في مصر ثورة أطلقت الحريات من عقالها.

غير أن غلاة القوم رأوا أن الاسلاميين وصلوا الى سدة الحكم على أكتاف من قاموا بالثورة، ونسي هؤلاء أو تناسوا الدور الذي بذله شباب الجماعات الاسلامية عموماً في حمايتهم لتخوم ميدان التحرير على مدى الأيام الثمانية عشر، إبان الاعتصام في الميدان منذ ٢٥ يناير من العام الماضي إلى تنحي المخلوع وسقوط النظام.

المشهد الحالي يؤكد أن قوى اليسار لم تجد أمام مصر أياً من التحدّيات أو المشاكل سوى أن إطاحة التيار الاسلامي أصبحت ضرورة تفرضها الأوضاع الحالية في مصر، لذلك كان توحدهم واندماجهم على نحو ما هو قائم في تحالف القوى الليبرالية ضمن «حزب المؤتمر»، والأحزاب الناصرية في «الحزب الناصري»، والقوى الاشتراكية والقومية ضمن «التحالف الثوري»، وكان عنوان الجميع بلا مواربة هو إطاحة التيار الاسلامي.

وعلى الرغم من أن أمثال هؤلاء كان هدفهم هذا بالأساس منذ استفتاء المصريين على التعديلات الدستورية في ١٩ آذار من العام الماضي، الا أنهم اليوم يترجمونه بصورة أكثر واقعية على الأرض بتحالفات واندماجات، امتداداً لما كانوا يصدعون به المصريين منذ هذا التاريخ بأن الاسلاميين لا همّ لهم سوى الهيمنة والاستقطاب، حتى اذا كان البرلمان بغرفتيه، ادعوا أن الأداء البرلماني لا يرقى لمستوى تحدّيات المصريين، للدرجة التي جعلتهم يسيّرون مظاهرات ووقفات احتجاجية أمام البرلمان من وقت لآخر لإسقاط الاسلاميين وافشال دورهم داخله، الى أن كان مكرهم وخديعتهم على نحو ما فعلته نائبة رئيس المحكمة الدستورية عندما طلبت من المجلس العسكري التدخل لحل البرلمان، منعاً لتعزيز نفوذ الاسلاميين عليه، الى أن بلغ المكر والدهاء مداهما، عندما استخدم «العسكري» المحكمة الدستورية لإصدار حكم معيب تجاوز اختصاص المحكمة بالأساس، لتصدر حكمها بحل مجلس الشعب منتصف شهر حزيران الماضي.

ومع نجاحهم في حل البرلمان، تمكنوا أيضاً من حلّ الجمعية التأسيسية الأولى ، واليوم يسعون إلى إبطال «الثانية»، بل والمناداة بإعادة الانتخابات الرئاسية، بدعوى أنها لم تفرز رئيساً يعبر عن الثورة أو عن جميع المصريين، ولذلك يقومون بحشد وتعبئة واستقطاب مختلف قواهم السياسية لتحقيق مثل هذه الأهداف، بغية الوصول الى ترجمتها، حتى اذا فشلوا فيها في الهدف الأكبر، كان الأصغر هو الحاصل، وهو ارهاق الاسلاميين واشغالهم عن انجاز الاستحقاق الرئاسي، ليبدو الاسلاميون في أوساط الرأي العام عاجزين عن مواجهة مشاكل المصريين.

لذلك تدعم قوى اليسار ومن لف لفيفها في مصر أية مظاهرات أو وقفات احتجاجية، حتى مصابي الثورة وأسر الشهداء يتاجرون بقضاياهم ويزايدون بها على الرئيس محمد مرسي.

والواقع أن أمثال هؤلاء لم يقدموا مشروعاً أو مقترحاً لحل أي من الأزمات الحالة في مصر، بل يعملون على اذكاء ما هو قائم منها والسعي الى تفاقمها، ويصدّرون هذه الأزمات الى الخارج، حتى أن أحدهم دعا بوضوح الى أهمية تدويل قضية الجمعية التأسيسية، وتوظيف الدول الكبرى للمطالبة بحل الجميعة أو تعطيل ما يدور بداخلها.

هؤلاء وإن كانت الانتخابات البرلمانية والرئاسية قد عكست ضحالة وجودهم في الشارع المصري، الا أنهم يمثلون بنفيرهم الإعلامي موضع ازعاج للمصريين، فهم أصحاب صوت عال واستجداء بالغرب، وامتلاك لسطوة الإعلام ونفوذه، وإن كان الرأي العام قد ملّ من تنظيرهم والاستخفاف بما يرفعونه، بعدما زعموا مئات المرات أن اختيارات المصريين ليست في مواضعها بالتصويت للإسلاميين، ما جعلهم يحدثون ضجيجاً لا طحين من ورائه، وسيتعزز فشلهم هذا عندما تدور الكرة مرة أخرى بإجراء انتخابات برلمانية، ليعرف أمثال هؤلاء أوزانهم الحقيقية في الشارع المصري، علّها تكون حجراً تلقم به أفواههم، أو توجه بوصلتهم الى جادة الصواب، لتتجه تحالفاتهم الى بناء الوطن، لا الى الاستعداء أو التشوية أو التشهير.■

فوز سعد الكتاتني برئاسة حزب الحرية والعدالة بمصر

الكتاتني والعريان بعد الانتخاب

فاز محمد سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب المصري برئاسة حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الاخوان المسلمين في مصر، بعد أن تفوق بأغلبية تزيد على الثلثين على منافسه عصام العريان الذي كان نائب رئيس الحزب والقائم بأعمال رئيسه. أعلنت اللجنة المنظمة للانتخابات بالحزب فوز الكتاتني بمنصب الرئيس بعد حصوله على ٥٨١ صوتاً بنسبة ٦٧,٣٪ من أصوات أعضاء المؤتمر العام، مقابل ٢٨٣ صوتاً، أي بنسبة ٣٢,٧٪ لصالح العريان.

وكان أعضاء حزب الحرية والعدالة –الذي تأسس عقب ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ التي أطاحت النظام السابق– قد عقدوا يوم الجمعة الماضي مؤتمراً عاماً لاختيار رئيس جديد خلفاً لمحمد مرسي، الذي قدم استقالته بعد انتخابه رئيساً لمصر وتوليه منصب رئيس الجمهورية رسمياً في ٣٠ حزيران الفائت. يُشار إلى أن الكتاتني (٦٠ عاماً) كان يترأس مجلس الشعب (البرلمان) قبل صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا في ١٤ حزيران الماضي ببطلان قانون انتخابه، وهو ما يجعل المجلس غير قائم بقوة القانون.

وكان الحزب قد فاز بنحو ٤١٪ من مقاعد مجلس الشعب، واكتسح انتخابات مجلس الشورى في أول انتخابات تشريعية بعد إسقاط الرئيس المخلوع حسني مبارك.

وفور إعلان فوزه، قال الكتاتني إن أولوية الحزب هي إعادة اللحمة للتيارات والأحزاب المصرية المتصارعة، وأكد التزام الحزب المشروع السياسي للإخوان المسلمين الذي يستهدف تحقيق الحكم الرشيد وينطلق من تطبيق الشريعة الإسلامية.

ولفت المراقبون النظر إلى أن الكتاتني والعريان خرجا وهما يمسكان بأيدي بعضهما البعض وسط جماهير المؤتمر العام، ويرددان «يداً واحدة» في إشارة إلى أن الجميع سيبدأ صفحة جديدة من العمل الحزبي الذي يعبر عن الحرية والعدالة وفق الرؤية التي طرحها الكتاتني والتي تعمل على إعادة اللحمة الوطنية. وقال إن تحديات كبيرة تقع على عاتق الحزب، خاصة في وقت تجتمع فيه تيارات وقوى في ميدان التحرير لمواجهة التيارات الإسلامية وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين.

من جانبه وصف أستاذ الصحافة بكلية الإعلام بجامعة القاهرة سليمان صالح الانتخابات بأنه «تجربة ديمقراطية متميزة ستكون مثالاً يحتذى بها على نطاق واسع في البلاد».■

محكمة القضاء الإداري في مصر تقرر الحكم بإحالة أوراق دعوى التأسيسيّة للمحكمة الدستورية العليا

أصدرت محكمة القضاء الإداري بمصر يوم الثلاثاء الماضي قراراً بوقف دعاوى حل الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور، وإحالتها للمحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية القانون ٧٩ للسنة ٢٠١٢.

وقرر المستشار نزيه فريد تناغو، رئيس محاكم القضاء الإداري، ونائب رئيس مجلس الدولة، وسط تهليل وتكبير من جموع الحاضرين سواء من المدّعين أو المدّعى عليهم، قرّر وقف ٤٣ دعوى قضائية تطالب بحل الجمعية التأسيسية الثانية، وبطلان تشكيلها، وإحالتها للمحكمة الدستورية العليا للفصل في المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٢ الصادر من رئيس الجمهورية، بشأن معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية، ومدى دستورية عضوية أعضاء مجلس الشعب والشورى في تشكيل الجمعية الدستورية.

وأثار حكم محكمة القضاء الإداري بوقف نظر الدعاوى المطالبة بحل الجمعية التأسيسية للدستور، وإحالتها للمحكمة الدستورية العليا ردود فعل متباينة، حيث أكد الدكتور محمد محسوب وزير الدولة للشؤون البرلمانية والقانونية، أن الحكم كان متوقعاً.

ومن جانبه، أعرب عبد المنعم عبد المقصود محامي جماعة الإخوان المسلمين، عن ارتياحه لقرار محكمة القضاء الإداري، وأشار إلى أن هذا الحكم يفتح الباب واسعاً ويتيح الفرصة أمام الجمعية التأسيسية لإتمام ما بدأته من وضع مسوّدة أولية للدستور وعرضه للمناقشة والتصويت وإقرار المواد بصورة نهائية حتى تفصل «الدستورية» في صحة القانون المحال إليها.

ومن ناحيته، قال أحمد أبو بركة القيادى بحزب الحرية والعدالة، إن قرار محكمة القضاء الإداري نافذ، لافتاً إلى أن الجمعية التأسيسية ستمارس عملها إلى أن تقضي المحكمة الدستورية بقرارها.

وتعليقاً على الجبهات التى يشكلها عدد من المنتمين للتيار الليبرالي لرفض الدستور، قال أبو بركة: «تكوين الجبهات والاتحادات حق طبيعي، ولكن مطلوب من القوى السياسية أن تمارس وتتنافس سياسياً على أساس الأطر والبرامج الواضحة لخدمة المواطنين ليكون التنافس بشكل حقيقي».

وقال عصام سلطان نائب رئيس حزب الوسط، إنه بصدور حكم القضاء الإداري بإحالة القانون للمحكمة الدستورية، تكون الجمعية التأسيسية في مأمن تام من حالة التربص بل التغول عليها من قِبَل من لا يؤمنون بمبدأ الفصل بين السلطات.■

حسن البنا في ذكرى مولده

«بذرة زُرعت وشجرة تؤتي أُكُلها»

أحمد منصور ومحمد هيكل

تحل ذكرى مولد الإمام الشهيد حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، الذي كرّس حياته في خدمة الدين والوطن، إذ كان هذا المجاهد الكبير عالماً سياسياً وقطباً اجتماعياً ومجاهداً ضد الاحتلال في سبيل كرامة شعب مصر، فقد كان حقاً قائد القرن العشرين بكل ما تحمله الكلمة.

الإمام الشهيد كان معلماً قائداً لكل مجالات الحياة، ومارس السياسة بحرية كاملة، وشارك المجتمع المصري أحزانه وقاوم المحتل، فضلاً عن أنه حمل همّ الدعوة الإسلامية ونشر الدين الصحيح كان همّه الأول والأخير، فكانت حياته كلها في سبيل لله ونشر دعوته.

ولد الإمام في ١٤ تشرين الأول ١٩٠٦ بقرية المحمودية التابعة لمحافظة البحيرة، وبدأ اهتمامه بالعمل الإسلامي في سن مبكرة، حيث اشتغل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الله، وكان محبوباً بين زملائه في المدرسة فأنشأ معهم «جمعية الأخلاق الدينية»، وبعدها «جمعية منع المحرمات»، كما شارك في ثورة ١٩١٩ وهو في الثانية عشرة من عمره، وتخرج من دار العلوم عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٧م)، وكان ترتيبه الأول، وبعد نجاحه بشهور عُين مدرّساً بمدينة الإسماعيلية، وبدأ بنشر الدعوة الإسلامية في تجمعات الناس في المقاهي، وامتاز بحسن عرضه وقدرته على الإقناع.

صنع الإمام البنا وجماعته تاريخاً غير مجريات الأحداث في مصر والعالم، وذلك على مدار عمر الجماعة الممتد منذ ١٩٢٨ حتى قيام ثورة يناير ٢٠١١م.

ففي ٢٢ من آذار ١٩٢٨م: أُعلن قيام دعوة الإخوان المسلمين بمدينة الإسماعيلية، على يد مدرّس اللغة العربية حسن البنا وستة من إخوانه، وفي ٢٤ من أيلول ١٩٣٠م: صدور القانون الأول للإخوان المسلمين، بعد اجتماع الجمعية العمومية خلال انعقادها الثالث في التاريخ ذاته.

وفي آب ١٩٣٢م: أسس الإخوان أول شُعبة لهم خارج مصر، هي شعبة جيبوتي، وفي تشرين الأول من نفس العام انتقلت الدعوة إلى القاهرة بعد تأسيسها في الإسماعيلية بنحو خمس سنوات، إثر نقل مؤسسها إلى العاصمة في هذا التاريخ. وقد دخلت الدعوة بانتقالها إلى القاهرة مرحلة جديدة، إذ انتشرت في ما يزيد على خمسين بلداً في القطر المصري، وقد غزت -مع اندلاع الحرب العالمية الثانية- قطاعات المجتمع جميعها.

وفي ١٤/ ١٠/ ١٩٤١م اعتقلت حكومة حسين سري باشا المرشد العام حسن البنا ووكيله أحمد السكري بإيعاز من الإنجليز، بعدما ازدادت الجماعة قوة وشعبية، وشعر المحتلون بخطورتها في تعبئة الشارع ضدهم.

وفي شباط ١٩٤٢م تعرّض الإخوان المسلمون لأول محاكمة عسكرية في تاريخهم، في القضية رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٤٢م.

وفي ٤ /١٠/ ١٩٤٥م انعقد المؤتمر الشعبي الأول للإخوان المسلمين، عُقد المؤتمر بمدينة القاهرة في عيد الأضحى المبارك، حيث اجتمع له أكثر من نصف مليون مواطن لم تتسع لهم دار الإخوان ففُرشت الشوارع المحيطة بميدان الحلمية الجديدة بالحصير، وخطب في المؤتمر الإمام الشهيد و أحمد السكري ولويس فانوس عضو مجلس الشيوخ.

وفي ٥ أيار ١٩٤٦م صدر العدد الأول من صحيفة «الإخوان المسلمون» اليومية، وقد أسس مسؤولو الجماعة لإصدارها شركتين، إحداهما لإصدار الجريدة، والأخرى لطباعتها.

وفي أول أيار ١٩٤٧م بعث الإمام الشهيد حسن البنا بخطاب إلى الملك فاروق، ورئيس الوزراء مصطفى النحاس، وملوك وأمراء وحكام بلدان العالم الإسلامي.. وقد وُضع هذا الخطاب ضمن مجموعة رسائله -رحمه الله- في ما بعدُ تحت عنوان: «نحو النور». أكد البنا في بداية الخطاب أنه فعل ذلك أداءً للواجب وقياماً بالنصيحة.. ثم تحدث عن مزايا التوجه الإسلامي، وأنه كفيل بإمداد الأمة الناهضة بما تحتاج إليه.

وفي ٨ /١٢/ ١٩٤٨م: صدور الأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨م بحل جماعة الإخوان المسلمين، حيث حظر القرار على أعضاء مجلس إدارة الجمعية وشُعبها ومديريها وأعضائها والمنتمين إليها مواصلة نشاط الجمعية، وتضمن الأمر: غلق الأمكنة المخصصة لتلك الأنشطة، وضبط الأوراق والوثائق والسجلات والمطبوعات والمبالغ والأموال وجميع الأشياء المملوكة للجمعية.

وفي ١٢ شباط ١٩٤٩م وبتخطيط من رئيس الحكومة إبراهيم عبد الهادي ووزير داخليته، وبتوجيه من الملك.. تم اغتيال الإمام المؤسس حسن البنا.

وكانوا قبلها بعدة أيام قد صادروا سيارته، واعتقلوا السائق، وسحَبوا السلاحَ المرخّص، وقُبِضَ على شقيقَيه اللذين كانا يرافقانه في تحركاته، وفي ١٢ شباطَ ١٩٤٩م وقع حادث الاغتيال، ولفظ الشهيد أنفاسه في الساعة الثانية عشرة والنصف بعد منتصف الليل، ولم يعلم أهله بذلك إلا في الثانية صباحاً.

لم تسمح الدولة بخروج أحد من الرجال في جنازة البنا، فحملتها النساء، ولكنّ «مكرم عبيد» باشا القبطي، تحدّى الحكومة وانضمّ إلى عائلة «البنا» في جنازته.

مات الإمام الشهيد وترك تلاميذه يحملون لواء الدعوة، يجاهدون لنصرتها ويتحملون في سبيلها غير مكترثين لبلاء يصيبهم، واضعين نصب أعينهم منهج أستاذهم الذي استمده من الكتاب والسنة، يتخذون منه نوراً يضيء لهم الطريق، ويرسم لهم ملامح النهضة المنشودة لغد أفضل ومستقبل مشرق للأمة العربية والإسلامية.■

الشهيد يوسف شنغ.. أبرز روّاد الفكر الإسلامي في الصين

للدكتور يونس عبد الله ما تشنغ

يعتبر المفكّر (يوسف شنغ كه) من العلماء اللاّمعين، والمترجمين البارزين، وأحد مرشدي المسلمين الصّينيّين في منتصف القرن العشرين، ويُعدّ من أكثر الشّخصيّات تأثيراً في قلوب المسلمين في الصّين بعد قيام دولة الصّين بقيادة الحزب الشّيوعيّ الصّينيّ عام ١٩٤٩م، وهو الإمام والعالم المسلم الصينيّ الوحيد الذي جمع بين حبر العلماء ودماء الشّهداء في سبيل نصرة الدّين في أرض الصّين.

وُلد الشّهيد يوسف شنغ كه لي (Chen Ke Li)-رحمه الله- عام ١٩٢٣م بقرية تشانغ قه (Chang Ge) ببلدة ينغ تشياو(Ying Qiao) من محافظة شيانغ تشن (Xiang Chen) لمقاطعة خه نان(He Nan) في الصّين، وبدأ يدرس اللّغة العربيّة والدّين الإسلاميّ وهو في التّاسعة من عمره في المسجد بقريته، ثم واصل دراسته للعلوم الإسلاميّة على أيدي العلماء الصّينيّين الأجلاّء من مسجد إلى آخر، وسافر بعد بدء الحرب مع اليابان إلى محافظة بينغ ليانغ من مقاطعة قانسوا لمتابعة دراسته الدّينيّة، ثم واصل دراسته في تخصّص اللّغة العربيّة بمدرسة المعلمين بشرق قانسوا. وفي عام ١٩٤٧م التحق بمعهد العلوم الإسلاميّة ببكين؛ لمواصلة الدّراسة في العلوم الإسلاميّة. وبعد تخرّجه منه عام ١٩٥٤م، عين إماماً في مسجد ينغ تشياو (Ying Qiao) في قريته، وتمّ تعيينه كمدرّس مساعد للّغة العربيّة وآدابها في جامعة بكين عام ١٩٥٥م، بترشيح من أستاذه محمد مكين رحمه الله. وغادر الجامعة عام ١٩٥٥م للتفرّغ الكامل في ترجمة الكتب الدّينيّة، ثم عُيّن مدرّساً في معهد العلوم الإسلاميّة عام ١٩٥٧م، وعاد إلى قريته في السّنة نفسها بعد مغادرته المعهد. فوقعت الطّامة الكبرى على الشّهيد ابتداء من عام ١٩٥٨م حتى أُعدِم ظلماً عام ١٩٧٠م.

كانت حياة الشّهيد خالصة لوجه الله، مدافعاً عن الحقّ أينما كان وحلّ، وما كان ينحني أمام نفوذ الشّرّ أو يخافه؛ بل كان يلتزم بالحقّ من البداية إلى النّهاية، وقد فضّل الموت بعزّة مرفوع الرّأس على الاستسلام، وحافظ على كرامة المثقّفين المستقيمين. وما كان الشّهيد نموذجاً للمثقّفين المسلمين الصّينيّين خاصّة؛ بل كان مثلاً بارزاً للمثقّفين الصّينيّين عامّة، وقدوة وأسوة خالدة للمسلمين في الصّين داخلها خارجها.

للشّهيد يوسف تشن كه لي إنجازات كبيرة في التّأليف والتّرجمة حول الحضارة الإسلاميّة، والفكر الإسلاميّ، والسّنّة النّبويّة الشّريفة. ومن أهمّ مؤلّفاته كتابه المشهور «معرفة الإسلام عن طريق معرفة محمد ﷺ»، وقد نُشر هذا الكتاب عام ١٩٥٠م في بكين، وتمّت ترجمته إلى العديد من اللّغات، منها: العربيّة والمالايويّة والأورديّة. وقد صار الكتاب معلماً من معالم الطّريق إلى فهم الدّين الإسلاميّ الصّحيح بين المسلمين. والجدير بالذّكر أنّ هذا الكتاب تمّ تأليفه في شهر أيلول عام ١٩٥٩م، وكان يوسف في السّابعة والعشرين من عمره. وفي هذا الكتاب ذكر الشّهيد عظمة الرّسول ﷺ وإنجازاته الكبرى، كما بيّن تمييز الحقّ من الباطل، وكيفيّة معرفة جوهر الإسلام وأحكامه، وفي الكتاب ذكر المؤلف قضايا المسلمين المعاصرة، وتصوّره الكامل لحلّها، والتّغلّب عليها في ضوء القرآن والسّنّة النّبويّة الشّريفة، وهو كتاب متميّز في تحليل سيرة النّبيّ ﷺ.

إنّ عرض الإسلام بشموليّته جعل للكتاب مكانة كبيرة في قلوب القارئين له على جميع المستويات. و قد خصّص الكاتب فصلاً كاملاً لبيان قضيّة المرأة تحت موضوع «الكفاح من أجل منزلة المرأة وحقوقها»؛ حيث قال: «إنّ منزلة المرأة في المجتمع البشريّ رائعة في الأصل، وهي نصف المجتمع؛ ومن المبادئ الإسلاميّة يتّضح أنّ الإسلام أنزل المرأة منزلة مكرّمة، وأعطاها شخصيّة مستقلّة لا يجوز الاستهانة بها أو إغفالها، ولها حقوقها، وعليها واجباتها، وهي كالرّجل في الإنسانيّة سواء بسواء».

كان حزن الشّيخ الشّهيد على ضعف المسلمين وتفرّقهم داخل الصّين وخارجها شديداً، وحبّه لتوحيد المسلمين كان واضحاً في جميع كتاباته. ومن نصائحه دعوته إلى الاتّحاد والتّعاون على البرّ والتّقوى، وقد دعا إلى تعلّم القرآن الكريم، والعمل على خدمة دين الله بالإخلاص والتّقوى.

ومن الأعمال التي ترجمها الشّهيد والأكثر تأثيراً بين المسلمين كتاب «التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ للشّيخ منصور علي ناصف»، ويُعدّ هذا الكتاب فريداً من نوعه لشموله على جميع أبواب الفقه، ولم يسبق في تاريخ الصّين ترجمة كتاب شامل من كتب السّنة النّبويّة الشّريفة، جمع أبواب الفقه كلّها قبل كتابه هذا. ونشر الجزء الأوّل منه في بكين عام ١٩٤٥م، فبدأ المسلمون إحياء سنّة النّبيّ ﷺ من خلال هذا الكتاب، وإماتة البدعة والخرافات التّقليديّة التي توارثوها؛ إذ تأثّرت ثقافة المسلمين الدّينيّة بالمعتقدات والثّقافات الصّينيّة المحليّة، وخاصّة تلك الثّقافة المتأصّلة في المجتمع الصّينيّ بشكل عام لدى جميع طبقات الشّعب النّابعة من الكنفوشيوسيّة والطّاويّة والبوذيّة منذ مئات السّنين.

و قد تعلم (يوسف شنغ كه لي) اللّغة العربيّة والعلوم الإسلاميّة وتعمّق فيها على أيدي العلماء المسلمين في الصّين، و لم يسافر في حياته إلى البلاد الإسلاميّة والعربيّة لمواصلة الدراسة كبقيّة العلماء الذين تخرّجوا من الجامعات الإسلاميّة والعربيّة، وخاصّة جامعة الأزهر الشريف.

وبسبب خلافاته مع السّياسة التي طبّقها الحزب الشّيوعيّ الصّينيّ، واستيائه من الحزب بسبب ممارساته مع الشّعب الصيني عامّة، والمسلمين خاصّة أيّام الثّورة الثّقافيّة (١٩٦٦-١٩٧٩م)، قام

بإرسال رسالة إلى قادة الدّولة، وذكر فيها الأضرار التي أحدثتها الثّورة الثّقافيّة على الدّولة والشّعب، وطلب منهم الكفّ عنها، فقدّم لهم اقتراحاته ذات الميول الإسلاميّة. فأدّت تلك الرّسالة إلى إلقاء القبض على الشّهيد (يوسف شنغ كه لي) في ٢٦ شباط ١٩٧٠ بتهمة عدائه للثّورة من خلال هجومه العنيف على الثّورة الثّقافيّة وعدائه للحزب والفكر الشّيوعيّ. وقد عانى الشّهيد من شتى أصناف التّعذيب في السّجن، ثم حُكم عليه بالإعدام، وتمّ تنفيذ الحكم في ٥ حزيران ١٩٧٠م.

وهكذا سقط نجم من نجوم العلماء المسلمين الصّينيّين بعد أن قدّم دمه وفكره وعقله لدين الله -عزّ وجل- وهو في السّادسة والأربعين من عمره، وَقَدْ وَفىَ بِقَسَمِهِ «أُفَضِّلُ الْمَوْتَ وَاقِفاً على الْحَياة راكِعاً».

إنّ الشّهيد (يوسف شنغ كه لي) وإن مات، لكنّه ما زال حيّاً يقود الأمّة المسلمة في الصّين إلى الأمام، وتسير الأمّة المسلمة في الصّين قدماً في الطّريق المخضّب بدماء الشّهيد.... ونسأل الله أن يحسن مثواه، ويحشره مع الذين أنعم عليهم من النّبيّين والصّدّيقين والشّهداء والصّالحين، وحسن أولئك رفيقاً.■